



السيد : قارة عمر بكير  
النائب بالمجلس الشعبي الوطني  
عضو المكتب الوطني للحزب



منطقة النشاط الاقتصادي: حي بين حنين، 47,001 غرداية. : 021 55 79 23 : 021 55 79 39 :  
Site Web : <http://www.karaomarbakireldjazair.com/> / Facebook : <http://www.facebook.com/karaomarbakir>  
Twitter : <http://www.twitter.com/karaomarbakir/> / Email : bakirkob@gmail.com

الجزائر، الاربعاء، 20 ذو الحجة، 1437 الموافق 21 سبتمبر 2016.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه  
والتابعين له يا حسان إلى يوم الدين

شكرا معالي الدكتور محمد العربي ولد خليفة المحترم

رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر

معالي الوزراء والوفد المرافق لكم

زملائي وزميلاتي النواب

أسرة الإعلام

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عيدكم مبارك سعيد، وكل عام وأتم بخير، سائلاً الله تعالى لنا ولكم حُسنَ

القَبُولِ والبركة في العمر، اللهم اجعل غدنا خير من يومنا، وعامنا المقبل

خير من عامنا هذا، وأجعل أواصر الأخوة بيننا زادا يزيدنا ترابطا وقوة  
وتحصينا آمين.

اليوم نناقش مشروع قانون يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.  
هي مصطلحات يستخدمها أهل القانون والسياسة باعتبارها قواعد واجبة  
الإلتباع ومبادئ يتحدد على ضوءها حقوق الأفراد وواجبات الدولة والضمانات  
القانونية تجاه هذه الحقوق بحيث يكون ضرورياً وواجباً على الدولة حماية حقوق  
الإنسان وتوفير الحريات العامة وكفالة ممارستها.

مشروع هذا القانون يرمي إلى الإرتقاء أكثر بحقوق الإنسان وتكريس المبادئ  
الأساسية المنصوص عليها في الدستور الضامن الأول للحريات الأساسية  
وحقوق الإنسان والمستلهمة أساسا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومن  
مبادئ ثورة نوفمبر 1954 المضفرة والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيعتبر هيئة مستقلة موضوعة لدى رئيس  
الجمهورية تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي والإداري.

فيقوم بتقديم آراء وتوصيات ومقترحات وتقارير إلى الحكومة أو البرلمان حول  
أي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان.

بمبادرة منه أو بناء على طلبها كما يدرس ويقدم ملاحظات حول مشاريع  
النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم النصوص السارية المفعول وسيساهم في  
إعداد التقارير التي تقدمها الجزائر دوريا أمام آليات وهيئات الأمم المتحدة  
والمؤسسات الإقليمية.

وسيقوم المجلس بإعداد تقرير سنوي حول وضعية حقوق الإنسان ويرسله إلى فخامة رئيس الجمهورية والبرلمان والوزير الأول ويتم نشره وإطلاع الرأي العام على محتواه.

ولذلك **أثمن** مشروع القانون لكونه دعامة أساسية لترسيخ دولة القانون والحوكمة الرشيدة ويظهر حرص الجزائر على مواءمة نظامها القانوني والقضائي مع العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي صادقت على أهمها.

وفي الوقت ذاته يكون من واجب الدولة التأكد من أجهزة تطبيق القانون من قضاء ونيابة وشرطة تؤدي واجبها دون إعتداء على هذه الحقوق أو تلك الحريات.

والحريات العامة يقصد بها الحريات التي تتيح للإنسان ممارسة حقوقه الأساسية مثل حق الأمن وحق الحياة وحق الفرد في التنقل كما تشمل بصفة خاصة الممارسات التالية:

- حريات الإجتماع،

- حرية الصحافة،

- حرية التعبير الخ

فالحرية في مجال ممارسة هذه الحقوق تعتبر بمثابة إمتياز شخصي يحميه القانون.

مفهوم حقوق الإنسان في القانون الوضعي:

مفهوم حقوق الإنسان مفهوم عالمي يستمد قيمته القانونية من مبادئ

القانون الدولي العام وتحميها المواثيق والإعلانات الدولية مثل:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة 1948م.

- العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية الصادر 1966م.

- العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الصادر 1986م.

- وكذلك البرتوكول الملحق بالعهدين المذكورين أعلاه.

- إعلان طهران 1968م.

- إعلان فينا لسنة 1993م حول حقوق الإنسان.

- النصوص الدولية التي تتضمن حماية خاصة لبعض الحقوق والحريات.

- إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية الصادر من الأمم المتحدة 1948م.

- الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 1958م.

- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص وإستقلال دعاية الغير، الصادر عن الأمم المتحدة.

مبادئ باريس تشتمل على المعايير المرتبطة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وقد تبلورت في أعقاب اجتماع دولي عقد بباريس سنة 1991 وتمت المصادقة على نتائجه بالإجماع سنة 1992 من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمرفقة بقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1993.

وبكل سيادة تم إحداث المرصد الوطني لحقوق الانسان في 1992 في الجزائر مع اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان في 2001.

مبادئ حقوق الإنسان في الجزائر منبثقة من مبادئ ثورة نوفمبر 1954، ثورتنا المذفرة.

## وجسدها دستور 07 فيفري 2016

إن مشروع هذا القانون يعتبر خطوة جد هامة في التشريع الجزائري لمواكبته للتوصيات الإقليمية والقارية المنبثقة عن الهيئات والمنظمات الدولية في مؤتمراتها وإعلاناتها.

سيدي الرئيس

فيما يخص ولايتي، ولاية غرداية، في إطار الجهود المبذولة في ترسيخ المواطنة، فإننا نحث السادة الوزراء على تشجيع مبادرات القاعدة التي تهدف لإنشاء جمعيات مختلطة تضم كل مكونات المجتمع بولاية غرداية.

كما نشيد بالجهودات المتوازنة التي يبذلها السيد والي ولاية غرداية في مجال بسط الأمن والطمأنينة في ربوع ولايتنا.

سيدي الرئيس

قد ساهمت اللجنة مشكورة في إثراء مواد هذا المشروع.

في الختام أنوه بالجهودات الجبارة التي يبذلها أعضاء الحكومة كل في قطاعه.

كما أننا نساند فخامة رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة تطبيق برنامجه وكل ما يقرره.

شفاه الله وأطال في عمره.

عاشت الجزائر الواحدة الموحدة

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

شكراً لكم، وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إمضاء: النائب قارة عمر بكير